

بيان صحفي  
١٦ يناير ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ يناير ٢٠١٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاصاً شهرياً قدره ١,٠٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٩٥% خلال شهر نوفمبر، لينخفض المعدل السنوي للتضخم العام الى ١١,٦٦% في ديسمبر ٢٠١٣ من ١٢,٩٧% في شهر نوفمبر ٢٠١٣. وقد جاءت التطورات الشهرية في التضخم العام خلال الربع الرابع على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وعدد من السلع غير الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار اسطوانات البوتاجاز بسبب اختناقات التوزيع والتي تراجعت حدتها في ديسمبر. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٤١% في ديسمبر ٢٠١٣ مقابل معدل شهري قدره ٠,٤٦% في نوفمبر في ضوء ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وغير الغذائية كما ذكر آنفاً. وعلى الرغم من الزيادة الشهرية، فقد استمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي كما هو دون تغيير عند ١١,٩١% في ديسمبر ٢٠١٣ مقابل ١١,٩٥% في نوفمبر ٢٠١٣ نتيجة تأثير فترة الأساس من العام الماضي. إن انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم، ومن المتوقع أن تنخفض المعدلات السنوية للتضخم عن مستوياتها الحالية في الشهور القادمة.

وقد استمر تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ١,٠٤% مقابل ٢,١% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ويأتي التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول على خلفية معدلات النمو المتواضعة في معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، التشييد والبناء، بالإضافة إلى الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتروول. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبمنظرة مستقبلية فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة الى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلي فى الوقت الحالي سوف يحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)